

PROVISIONAL

S/PV.2996

28 June 1991

ARABIC

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين
بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الساعة ١٨/٥٥

الرئيس : السيد بيشيو (كوت ديفوار)الاعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اكوادور	السيد بوسو سرانو
بلجيكا	السيد نوتردام
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
زمبابوي	السيد مومبونغوي
الصين	السيد جن يونغجيان
فرنسا	السيد مريميه
كوبا	السيد موخिका كانتلار
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا	
الشمالية	السيد ريتشاردمون
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسون
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصديحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٥٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الامين العام (S/22739)

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الامين العام (S/22743)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/22743 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الامين العام .
في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الامن ، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس :

"لقد علم أعضاء مجلس الامن ببالغ القلق بالحادثة التي وقعت اليوم عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق للتفتيش النووي مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة بتفقد موقع معين فوراً ودون عائق للتفتيش عليه من قبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرتين ٩ و ١٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وأثناء هذه الحادثة لم تمثل السلطات العسكرية العراقية لطلب من كبير المفتشين بالنيابة بالا يكون هناك أي تحرك لوسائل النقل أو المعدات ريثما يتم التفتيش . وأطلقت القوات العسكرية العراقية نيران الأسلحة الصغيرة في الهواء عندما كان أعضاء الفريق يحاولون التقاط صور فوتوغرافية للمركبات المحملة وهي تغادر الموقع . وهذه الحادثة تجيء في أعقاب حادثتين سابقتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق للتفتيش النووي بتفقد بعض المنشآت في موقع آخر معين .

(الرئيس)

"وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقد المجلس جلسة للنظر في الحادثتين اللتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ، حيث أكد الممثل الدائم للعراق أن العراق قد قبل قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وأنه يبذل كل ما في وسعه لتنفيذ كل المتطلبات والالتزامات التي يفرضها عليه القرار . وأكد كذلك أن العراق يتعاون مع جميع بعثات الأمم المتحدة ، بما فيها اللجنة الخاصة . وبعد ذلك نقل الرئيس إلى حكومة العراق القلق البالغ الذي يساور المجلس إزاء تلك الحوادث .

"وأعضاء المجلس يعربون عن استيائهم الشديد من الحوادث التي وقعت في ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ويدينون في هذا الصدد مسلك السلطات العراقية . وكل هذه الحوادث تشكل انتهاكات صارخة لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وللتعهدات الواردة في الرسائل المتبادلة بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية العراق والتي تنظم مركز وامتيازات وحصانات اللجنة الخاصة وأفرقة التفتيش التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الحوادث تظهر عدم التزام العراق بتعهداته الرسمية بالامتنثال لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وقد قرر أعضاء مجلس الأمن أن يطلبوا إلى الأمين العام إيغاد بعثة رفيعة المستوى فوراً إلى بغداد بفرض الاجتماع مع الحكومة العراقية على أرفع المستويات لتتنقل إليها الطلب العاجل للمجلس للحصول على تأكيدات لا لبس فيها بأن الحكومة ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم وضع أي عراقيل في طريق قيام اللجنة الخاصة بالاضطلاع بولايتها وإنها ستمد لأفرقة التفتيش يد التعاون التام ، بما في ذلك توفير إمكانية الوصول فوراً ودون عائق إلى المواقع ، امتثالاً للالتزامات وتعهدات العراق قبل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن أعضاء المجلس قد شددوا أيضاً على أن من واجب الحكومة أن تزود البعثة الرفيعة المستوى بضمانات مطلقة فيما يتعلق بسلامة

(الرئيس)

وأمن كافة الافراد المشتركين في الاضطلاع بالاعمال ذات الصلة بقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وسوف تغادر البعثة نيويورك هذا المساء ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهي مكونة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ووكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح .

"وفي هذا الوقت ، فإن أعضاء المجلس يطالبون العراق بأن يوفر لفريق التفتيش النووي المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة ، الموجود حاليا في العراق ، إمكانية الوصول على الفور الى الاشياء التي حاول الفريق التفتيش عليها في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وكذلك الى أي موقع آخر يعتبر ضروريا في نظر الفريق .

"ويطلب أعضاء مجلس الامن من البعثة الرفيعة المستوى أن تقدم ، في أقرب فرصة ، عن طريق الامين العام ، تقريراً عن نتائج اجتماعاتها مع الحكومة العراقية على أرفع مستوى ، وبصفة خاصة عن التعهدات الأخرى التي تقدمها الحكومة لضمان الامتثال على جميع المستويات ، بما في ذلك السلطات العسكرية والمدنية المحلية ، للالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وأعضاء المجلس يودون أن يوضحوا أن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد النظر ، وأن أي تكرار لعدم الامتثال ستكون عواقبه خطيرة .

"ويكرر أعضاء المجلس تأكيد الآراء التي أعربوا عنها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والامن في الشرق الاوسط ، وضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من تلك الاسلحة في الشرق الاوسط ."

بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسوف يبقي المجلس هذا الموضوع قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠